

## بعض الحقائق عن الحسابات المالية للدولة

سعادة الأستاذ طلال سلمان المحترم

نشرت صحيفتكم الغراء تحت عنوان " فضيحة " المال : إقالة وتزوير لإخفاء مخالفات ، " بأن بيان ديوان المحاسبة يفتح أبواب مغارة علي بابا في المالية وإن ما كشفه ديوان المحاسبة أحدث إرباكاً كبيراً في وزارة المالية لا سيما مع إعلانه صراحة عن تقديم الوزارة لقطع حسابين مختلفين عن العام 2005 ، كما أن الكشف عن هذه الفضيحة حمل في طياته إضاءة على مخالفة أخرى كانت قد قامت بها وزارة المالية مع تقديمها مشروع قانون تطلب بموجبه إعفاءها من تقديم قطع حسابات السنوات 2006 إلى 2009 بحجة أن الظروف التي مرت بها البلاد لم تسمح بقطع حسابات هذه السنوات . كما تحدث المقال عن إقالة موظفة بسبب فضحها غير المتعمد للمخالفات ولا سيما منها تزوير الحسابات وإخفاء بعض النفقات المحققة ... " .

ولما كان ديوان المحاسبة قد أصدر بياناً جاء فيه " إن قطع حساب الموازنة لسنة 2008 لم يرسل إلى ديوان المحاسبة لغاية تاريخه ، وأن مديرية المحاسبة العامة في وزارة المالية قامت بإرسال قطع حسابات السنوات 2005 و 2006 و 2007 إلى الديوان ، ثم عمدت إلى طلب إستردادها شفهيّاً بغية إعادة صياغتها من جديد ، ولما طلب إليها تقديم كتاب خطي بالإسترداد ، لم تفعل لكنها لجأت إلى إرسال قطع حساب سنة 2005 مرة ثانية إلى ديوان المحاسبة مغاير للأول " .

ولما كانت بعض الصحف قد نشرت ما مفاده " أن المادتين 194 و 195 من قانون المحاسبة العمومية قد حددت مديرية المحاسبة العامة في وزارة المالية مرجعاً مسؤولاً عن إعداد الحسابات النهائية .. " واستطردت هذه الصحف للقول " إن لم تضع مديرية المحاسبة العامة الحسابات العائدة للسنوات من 2006 ولغاية 2009 ضمناً فماذا كانت تفعل خلال هذه السنوات الأربع " .

لذلك وحسماً للغط الدائر حول موضوع قطع حساب الموازنة في الأوساط السياسية والمالية والرقابية والإعلامية . فقد رأيت بصفتي مدير المحاسبة العامة السابق بالتكليف المعني الأول بالموضوع ، أن أضع بين أيديكم ، الحقائق التالية ، متمنياً على سعادتكم نشرها في صحيفتكم الغراء .

لقد أنجزت قطع حساب موازنة الدولة للسنوات 2004، 2005 ، 2006 ، 2007 ورفعتها إلى معالي وزير المالية بالتسلسل الإداري وأحلتها إلى جانب ديوان المحاسبة بموجب الكتب التالية :

1- قطع حساب العام 2004 .

- رفع إلى معالي وزير المالية بموجب الكتاب رقم 1057 / ص 16 تاريخ 2006/10/4 .

- أحيل إلى ديوان المحاسبة بموجب الكتاب رقم 1126 / ص 16 تاريخ 2006/10/19 أي منذ أكثر من أربع سنوات .

## 2- قطع حساب العام 2005 .

- رفع إلى سعادة مدير المالية العام بموجب الكتاب رقم 4885 / ص 16 تاريخ 2008/12/30 أي منذ أكثر من سنة وعشرة أشهر .
- أحيل إلى ديوان المحاسبة بموجب الكتاب رقم 1431 / ص 16 تاريخ 2008/12/30 .
- أعيد إلى مديرية المحاسبة العامة من قبل سعادة مدير المالية العام بتاريخ 2009/1/22 لإقتراح التصحيحات اللازمة لمعالجة الملاحظات التي أبدتها على الحسابات .
- بعد إنتهاء إجازتي الإدارية حيث ترشحت للإنتخابات النيابية عام 2009 ، وبعد دراسة المشروع مجدداً ، رفعت مشروع القطع إلى معالي الوزير بالتسلسل الإداري بموجب الكتاب رقم 248 / 16 تاريخ 2010/1/14 مؤكداً ملاحظاتي السابقة وقد عززتها بالأرقام .
- أحيل المشروع إلى ديوان المحاسبة بموجب الكتاب رقم 16/247 تاريخ 2010/1/14 .

## 3- قطع حساب العام 2006 .

- رفع إلى معالي وزير المالية بالتسلسل الإداري بموجب الكتاب رقم 289 / 16 تاريخ 2010/1/16 .
- أحيل إلى ديوان المحاسبة بموجب الكتاب رقم 288 / 16 تاريخ 2010/1/16 .
- أي منذ حوالي العشرة أشهر .

## 4- قطع حساب العام 2007 .

- رفع إلى معالي وزير المالية بالتسلسل الإداري بموجب الكتاب رقم 321 / 16 تاريخ 2010/1/19 .
- أحيل إلى ديوان المحاسبة بموجب الكتاب رقم 320 / 16 تاريخ 2010/1/19 .
- أي منذ حوالي العشرة أشهر .

## 5- قطع حساب العام 2008 .

- لم أستطع إنجازه لغاية تاريخ إستقالتني من الوظيفة العامة بسبب تخلف إثنين عشر وزارة وإدارة عامة عن تقديم البيانات الخاصة بنفقاتها .

إن حسابات الدولة النهائية للسنوات 2004، 2005، 2006، و2007 وبالرغم من كل الصعوبات والعراقيل الفعلية والمفتعلة قد أنجزتها وأحلتها وفقاً للأصول الدستورية والقانونية إلى كل من معالي وزير المالية وإلى جانب ديوان المحاسبة وذلك قبل مغادرتي الوظيفة بتاريخ 2010/1/26 بعد صدور مرسوم قبول إنهاء خدماتي بتاريخ 2010/1/14. وقد أرفقت بهذه الحسابات الملاحظات بشأنها والتحفظات عليها مما جعلني ملزماً وفقاً لمعايير التدقيق الدولية أن أمتنع عن إبداء الرأي بصحة هذه الحسابات والبيانات المالية التي يتضمنها قطع حساب موازنة الدولة للسنوات موضوع البحث .

وكان يتوجب على وزير المالية أن يرفع هذه الحسابات إلى جانب مجلس الوزراء لدرستها والبت بها سلباً أو إيجاباً وإحالتها إلى مجلس النواب وذلك إنفاذاً للمهام والمسؤوليات المناطة بها .

إن جميع وزراء المالية ، دون إستثناء، يعلمون بأن قطع حساب موازنة الدولة للسنوات المذكورة منجز ولكنه مغيب لأن الرأي السلبي الذي أبديته بعدم صحة الحسابات لم يكن مرحباً به ، مع أن جميع وزراء المالية يعلمون بشوائب وعيوب قطع الحساب وحسابات المهمة ، ويعلمون علم اليقين بالإشكالات القانونية والمحاسبية التي إعتضت وأخرت إنجاز حسابات الدولة ، وهم مطلعون أيضاً على المشكلات والخلافات والإختلافات القائمة فعلاً بين أجهزة وزارة المالية وبين وزارة المالية وأجهزة الرقابة المعنية بحسابات الدولة .

إن وزيرة المالية وبدلاً من معالجة الفروقات والأخطاء في الحسابات المالية النهائية المبينة في جميع الكتب والمراسلات التي رفعتها إلى مسؤولي الوزارة حول ضرورة تصحيح الحسابات ، عمدت إلى إلحاق أكثر من ثمانين موظفاً في وزارة المالية لإعادة صياغة قطوعات الحسابات المذكورة أعلاه خلافاً لرأيي وملاحظاتي ، ولكن ذلك لم يؤت ثماره لإفتقاد فريق العمل الذي خلفني بمديرية المحاسبة العامة للمؤهلات والخبرات اللازمة لإدارة عملية تدقيق الحسابات ، ولغياب الإرادة الفعلية في تصحيح الحسابات، إلى أن وصل الأمر إلى إقدام جانب ديوان المحاسبة على إصدار بيانه الجريء والصحيح ، مما أدى بوزيرة المالية إلى التضحية بأحد أعضاء فريقها التي حاولت الوزيرة من خلاله سحب مشروع قطع حساب موازنة العام 2005 الذي أعدته وفقاً للأصول واستبداله بمشروع آخر يلائم توجهات معالي الوزيرة ، وعندما لم يستجب جانب ديوان المحاسبة لهذه المحاولة ، أحالوا إلى جانب الديوان مشروع آخر مغاير للمشروع الأصلي .

نشرت في جريدة السفير بتاريخ 2010/10/9

امين صالح مدير المحاسبة العامة السابق